

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

الفساد الوظيفي والتوظيف السياسي

180 دولة. لذا لم يعد مبررا استهجان بقاء لبنان في دائرة الدول الفاشلة، طالما ان الجميع يعرف ان الفساد هو المعوق امام تقدم اي دولة، وان الدول المتقدمة انما صارت ما صارت عليه لاحترامها القوانين وتقديمها معايير الكفاية والجودة على ما عداه. ففي الدول الديموقراطية يشهد السباق الى الرئاسة او الى المجالس التمثيلية (مجلس النواب والشيوخ) منافسات محمومة، لكن لم يُسجل مرة ان حزبا وصل الى السلطة وتحكم بالهرم الوظيفي وجعل الواجب الوظيفي سطوة يتمتع بها هذا الشخص او ذاك ليحرم منها هذه الجهة او تلك.

ان السكوت، في اي دولة، عن الفساد الوظيفي الناتج من التوظيف السياسي، الى التسيب الإداري، والتحايل على القوانين والتعسف باستعمال السلطة، يفضي الى انتهاك حقوق المواطن والقيم الاخلاقية وتقويض الديموقراطية، ناهيك باعاقبة التقدم والنمو الاقتصادي وزعزعة اساس التنمية المستدامة وسيادة القانون على الجميع بما يضمن حسن سير العمل الاداري وتطور الدولة.

من ابرز مشاكل الفساد الوظيفي في اي دولة اعتبار بعض الموظفين ان الوظيفة، بمجرد وصولهم اليها، باتت ملكا شخصيا لهم او للجهة التي ساهمت في توظيفهم فيها. لذا يستحيل الحديث عن دولة متطورة وحديثة اذا لم تعالج فيها كل الآفات التي تنخر الادارة، لأن ثبات الانظمة السياسية في الدول الديموقراطية مرتبط بقدرة المؤسسات على تمتين التماسك القانوني.

كل اللبنانيين يراهنون على عملية الاصلاح الجارية، كي لا يبقى اسم لبنان مقترنا بالفساد الوظيفي الذي ادى الى تضخم الادارات، ووضعنا امام معضلة حول كيفية ترشيح القطاع العام ومنع حدوث انفجار اجتماعي؟

ما من شيء فتك بالادارة اللبنانية وجعلها على هذا القدر من الترهل والتأخر عن متابعة مستويات الادارة الحديثة الا التوظيف السياسي والتحصي الذي كان يلتف على معايير الجدارة والكفاية، وكذلك انعدام الرؤية الجدية والمسؤولية للادارة المثلى. وقد يكون هذا كله حلقة في سلسلة حلقات النظام السياسي الذي يعتمد المحاصصة، حينما بدعوى تبديد الهواجس المفتعلة، واحيانا بسبب تحكّم بعض السلطة بكل شيء حتى صارت كلمات هؤلاء اقوى من القوانين والمعايير. لطالما كانت الوساطات والمحسوبيات هي الحكم والفيصل في الادارة اللبنانية حتى تفشى الفساد وصارت على ما هي عليه الآن. لذا صارت الاولوية عند قوى السلطة هي حجم الخدمات التي تقدمها عبر الادارة، على اعتبار ان هذه الخدمات هي عامل الاستقطاب الالهم والابرز للبقاء في السلطة، وكل هذا يحصل في ظل غياب او تغييب انظمة الشفافية وتطبيق قوانين الرقابة الادارية.

هذا النمط من الاداء الوظيفي صار واقعا مستعصيا، ويعبّر بوضوح كامل عن التعسف بالسلطة وسوء استعمالها، وافضى الى فقدان الثقة بالدولة واجهزتها. ذلك ان معظم الموظفين، للأسف، ينطلقون في ادائهم من وقائع طائفية وحزبية ومناطقية، قوامها التمييز بين المواطنين الذين من صلب حقوقهم الحصول على معاملاتهم بكل احترام، لا ان تُعرقل او تُحجب عنهم معاملاتهم بسبب استئثار هذه الجهة او تلك بتقديم الخدمات، وربط هذه بمعايير الولاء الحزبي وليس بالمواطنة التي هي الاساس لبناء الدولة الحديثة. فالاصل في الانظمة والقوانين انها وضعت لخدمة المواطنين.

معظم التقارير تشير الى ان اكثر انماط الفساد الاداري انتشارا وشيوعا في لبنان تتمثل بالتسيب الوظيفي، الواسطة، الرشوة، سوء استخدام الموظف سلطاته، ناهيك بالابتزاز والتحايل على الانظمة والقوانين، ما جعل لبنان يعاني اينما معاناة من الفساد اذ احتل المرتبة 143 في مؤشر مدركات الفساد من بين

الى العدد المقبل